

الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي مع الإشارة لتجربة البنك الوطني الجزائري

The Islamic financial industry and its role in promoting financial inclusion.

With reference to the experience of the National Bank of Algeria

ريم عمري¹، سامي عمري²

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة -، rim.omri@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة -، omrisami@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2023/01/31

Abstract:

-This intervention aims to shed light on the vital role played by the Islamic financial industry in promoting financial inclusion, especially in light of the accelerating digital transformation in financial services. With the spread of technology and the use of smart devices, customers have access to a wide range of innovative financial services compatible with the provisions of Islamic Sharia, which enhances financial inclusion on a broader scale. These digital services are easy to use and reduce transaction costs, making them more comprehensive and providing greater access compared to traditional financial services.

The experience of the National Bank of Algeria is considered a pioneering example in this field, as it succeeded in providing Islamic financial solutions compatible with Sharia, which helped expand the customer base and achieve financial inclusion. By providing flexible and innovative financial solutions, the bank has been able to meet

الملخص:

- تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، خصوصاً في ظل التحول الرقمي المتسارع في الخدمات المالية. مع انتشار التكنولوجيا واستخدام الأجهزة الذكية، أصبح بإمكان العملاء الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز من تحقيق الشمول المالي على نطاق أوسع. تتميز هذه الخدمات الرقمية بسهولة الاستخدام، كما أنها تساهم في خفض تكاليف المعاملات، ما يجعلها أكثر شمولاً وتوفر وصولاً أكبر مقارنة بالخدمات المالية التقليدية.

تعتبر تجربة البنك الوطني الجزائري مثالا رائدا في هذا المجال، حيث نجح في تقديم حلول مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة،

الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي مع الإشارة لتجربة البنك الوطني الجزائري

the needs of various segments of society, becoming a role model in promoting financial inclusion across the Islamic financial industry.

Keywords: Financial inclusion, Islamic financial industry, National Bank of Algeria.

ساعدت في توسيع قاعدة العملاء وتحقيق الشمول المالي. من خلال توفير حلول مالية مرنة ومبتكرة، استطاع البنك تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع، ليصبح نموذجًا يحتذى به في تعزيز الشمول المالي عبر الصناعة المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الصناعة المالية الإسلامية، البنك الوطني الجزائري.

مقدمة:

تعد الصناعة المالية الإسلامية واحدة من الركائز الأساسية التي تسهم في دعم الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي في العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر. من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، توفر هذه الصناعة حلولاً مبتكرة ومرنة تستجيب لاحتياجات شريحة واسعة من المجتمع. كما تتيح هذه الحلول المالية فرصاً جديدة للأفراد الذين يفضلون التعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، مما يسهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الإدماج المالي. في هذا السياق، تعتبر تجربة البنك الوطني الجزائري نموذجاً بارزاً في تطبيق الصيرفة الإسلامية، حيث نجح في تطوير منتجات مالية إسلامية تلبية تطلعات مختلف الفئات. ساعدت هذه الحلول على توسيع نطاق الشمول المالي في البلاد، مما جعل البنك رائداً في تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي بشكل متوازن ومستدام.

الإشكالية

ما هو الدور الذي تلعبه الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، مع الإشارة إلى تجربة البنك الوطني الجزائري؟

أولاً. الصناعة المالية الإسلامية

1. تعريف الصناعة المالية الإسلامية:

- يقصد بالصناعة الإسلامية كل المعاملات المالية التي تتم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتشمل البنوك الإسلامية، الصكوك الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي. (عبد اللطيف مصيطفي؛ أمانة جعني، 2023، ص 8)

- عرفت الصناعة المالية الإسلامية بأنها " مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة فضلا عن صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف. (فتح الرحمان علي صالح، 2002)

- عرفت الصناعة المالية الإسلامية بأنها " ابتكار حلول مالية فهي تركز على عنصر - الابتكار والتجديد، كما أنها " تقدم حلولاً فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة ولكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو التمويل".

- عرفت الصناعة المالية الإسلامية بأنها "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع". (قبايلي كمال؛ وكال سمير، 2023، ص 104)

وعليه يمكن تعريف الصناعة المالية الإسلامية بأنها عملية تهدف إلى تطوير أدوات مالية قديمة بشكل جديد يتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية. الفكرة هي ابتكار حلول تمويلية تتوافق مع أحكام الإسلام، وتساعد في تقليل المخاطر المالية".

2. خصائص الصناعة المالية الإسلامية

تتميز الصناعة المالية الإسلامية بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن الصناعة المالية التقليدية، حيث تعتمد بشكل أساسي على مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي: (بن سعدية زهرة، 2017، ص 60)

- مرجعية منتجات الصناعة المالية الإسلامية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأهم هذه المنتجات: المضاربة المشاركة المراجعة والسلم الاستصناع الإجارة صناديق الاستثمار التأمين التكافلي الإسلامي.

- المشاركة في المخاطر حيث تقوم على قاعدة أساسية هي المشاركة في الربح والخسارة (الغرم بالغرم)، بخلاف النظام الربوي الذي يضمن رأس المال والعائد ويتحمل أحد الطرفين الغرم وحده، ويتحمل الطرف الآخر الغرم إن وجد.
- يقل تأثيرها بمخاطر التضخم النقدي حيث أن الأموال توجه بطريقة مباشرة إلى مشروعات استثمارية تعمل في مجال الأصول العينية وبلغة الاقتصاد فإن المصارف الإسلامية تقلل من عملية توليد النقود كما هو الحال في المصارف التقليدية.
- تتسم الخدمات المصرفية الإسلامية بأنها تقوم على قيمة إيمانية وأخلاقية وسلوكية وتسهم في التنمية الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية تختص عن نظيرتها التقليدية كونها تعتمد وتستند في جميع معاملاتها ومنتجاتها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

3. أهداف الصناعة المالية الإسلامية

- تهدف الصناعة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، من بينها:
- (بلقيس دنيا زاد عياشي، 2018، ص 7)
- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية وتمتاز بالمصادقية الشرعية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات التقليدية.
 - تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات. تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية.
 - الاستفادة من رؤوس الأموال العازقة عن الاستثمار في المشاريع الربوية واستخدامها في إنعاش الاقتصاد. تحقيق المواءمة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية.
 - ابتكار أوراق مالية إسلامية تساهم في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية.

- خلق دورة اقتصادية حقيقية من خلال توفير تمويل مستقر وحقيقي، وبالتالي التقليل من الآثار التضخمية. توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكاليات التمويل من خلال تنويع صيغ الاستثمار والتقليل من مخاطره.

4. متطلبات الصناعة المالية الإسلامية

- لضمان نجاح وتطبيق المالية الإسلامية، يجب توفر مجموعة من العناصر الملزمة بالضوابط الشرعية، ومن أبرزها: (مرغاد الخضر، ص 48)
- توفير السوق المالية الإسلامية: يجب توفر السوق المالية الإسلامية ودعمها عن طريق القوانين، ويعد هذا شرطاً ضرورياً لنجاح الصناعة المالية الإسلامية.
- الشفافية والأمانة في المعاملات المالية لنجاح الصناعة المالية الإسلامية لابد من وضع تشريعات للمؤسسات المالية للمنافسة التي تفرضها العولمة والتحرر وذلك بالتشجيع على تطوير معايير موحدة للرقابة مع الأخذ بالاهتمام البيئة الاقتصادية والمالية.
- التدرج في التطبيق وتعني لابد من التدرج في الصناعة المالية مع وجود مبرر ونية لتطويرها بما يتوافق مع متطلبات الشرع ولا بد من التدرج من النظام الرأسمالي التقليدي إلى النموذج الإسلامي وإذا لم يكن التحول بالتدريج سوف يضر - بالاقتصاد، لأن عملية الانتقال يتعين أن تكون على مراحل ومصاحبة لإصلاحات في المجتمع.
- تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية بمعنى تأهيل الكوادر علمياً وعملياً للعمل في المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية بهدف توسيع الاستثمارات والأدوات الإسلامية بغرض تجديد الابتكارات والأدوات.

ثانياً. الشمول المالي

1. مفهوم الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرث" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع

أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة. (بللعا أسماء؛ سيد أعمر زهرة، 2023، ص 59)

تعرفه مجموعة العشرين (Alliance for Financial Inclusion (20G) بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع، العسرة منها والميسورة، إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب واحتياجاتهم بشكل عام وشفاف وبتكاليف معقولة"، ففي تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان «تقدير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report، عرفه البنك الدولي World Bank بأنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. كما عرفته كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (International Network Financial Education (INFE بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تظم النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (أشرف إبراهيم عطية، 2021، ص 375) وعليه يمكن القول أن الشمول المالي هو إتاحة الوصول للخدمات المالية للجميع بشكل عادل ومناسب وبغض النظر عن ظروفهم المالية.

2. أهداف الشمول المالي:

تلعب الخدمات المالية الرقمية دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتمثل الأهداف الأساسية لتسريع وتيرة هذا التطور في: (عمر آيت مختار؛ جازية حسيني؛ نبيل بلوطي، 2021، ص 296)

- وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لمعظم الناس بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية وضمان وجود بيئة تنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية ما إذا كان ينبغي السماح للمؤسسات غير المصرفية بالوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية وإصدار الأموال الإلكترونية وكيفية ذلك؟.
- الاستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل البنية التحتية الممتثلة في النطاق العريض للهاتف المحمول لاسيما في المناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجة الأفراد للقيام بعمليات سحب وإيداع على المستوى المحلي.
- توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية، بما في ذلك أنظمة البصمة الإلكترونية.
- توسيع واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية حتى تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها البعض.

3. مبررات الشمول المالي

هناك العديد من مبررات الشمول المالي منها: (فريد زكريا عبيد؛ طيب موسلي، 2021، ص473)

- القيود النقدية الشديدة التي تفرض في كثير من الأحيان على الأسر الفقيرة في تعاملاتهم وبالتالي فإن الابتكارات التي ستزيد من كفاءة الإدارة النقدية والسماح بتيسير الاستهلاك والذي يكون له تأثيرات كبيرة على الرفاهية في المعاملات النقدية العديدة سواء من التكاليف أو المخاطر أو كلاهما، وعلى سبيل المثال الجزء الأكبر من المعاملات يمكن أن ينطوي على حمل مبالغ نقدية كبيرة لمسافات طويلة، مما يثير قضية الأمن أيضاً، حيث وجدت العديد من الدراسات عامة وبشكل خاص في آسيا أن العائد الهامشي لرأس المال في الشركات الناشئة يمكن أن يكون كبيراً إذا ما زادت نسبة الشمول المالي خصوصاً وأن هذه الشركات تساهم بشكل كبير في إجمالي العمالة والناتج؛
- يمكن أن تساهم زيادة الشمول المالي أيضاً في الحد من عدم المساواة في الدخل من خلال زيادة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة التنوع وبالتالي تقليل المخاطر المصرفية وعن طريق

زيادة قاعدة التمويل المستقرة للودائع المصرفية، كما يمكن أن يدعم الوصول المالي أيضا تحول الحكومات نحو برامج التحويلات النقدية بدلاً من إعطاء إعانات مهدورة، فضلاً على الشفافية والحد من الفساد والتي يمكن أن تحقق بتحويل الأموال إلكترونياً؛

- رغم تشكيك البعض في نتائج بعض الدراسات بحجة أنها تعتمد على البيانات الكلية والتي كانت تخضع لقضايا عديدة، مثل التجانس والمتغيرات المفقودة كان هناك أيضاً حجم كبير من الأبحاث أعطت مزيداً من الأدلة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يعزز من النمو الاقتصادي فزيادة أعداد فروع البنوك أدى إلى الحد من الفقر ورفع مستويات الدخل والتوظيف.

- يساعد الشمول المالي الأشخاص أيضاً في إدارة المخاطر المالية وجعل عملية الاستهلاك سلسلة، فعندما تكون الأوقات صعبة يمكن لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول أن تحقق ذلك بتسهيل تلقي الأموال على العائلات من الأصدقاء والأقارب الذين يعيشون بعيداً وتساعد الخدمات المالية الأشخاص أيضاً على تجميع المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.

4. أبعاد الشمول المالي

لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية: (الطاوس، 2021، ص

(283)

- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية؛

- استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛

- جودة الخدمات المالية: جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر الخدمة المالية

تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

ثالثاً. مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

ساهمت المالية الإسلامية في تحسين الشمول المالي بشكل متزايد في الفترات الأخيرة، من خلال تطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من: (فلاق صليحة؛ سوداني نادية؛ حمدي معمر، 2021، ص ص 286-287)

- الفقر المدقع: ساهمت عن طريق الوقف الزكاة، الصدقات وتقاسم المخاطر الاجتماعية.
- الفقر: ساهمت هنا المالية الإسلامية عن طريق الزكاة، القرض الحسن الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر.
- الدخل المنخفض: تظهر هنا مساهمة المالية الإسلامية عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلاً للفئات التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لأسباب مختلفة من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الذي يؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات. ومن هنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

رابعاً: تجربة البنك الوطني الجزائري BNA

يعد البنك الوطني الجزائري، أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 16 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب ذا في تمويل القطاع الزراعي. ويمكن توضيح مراحل تطور البنك الوطني الجزائري فيما يلي: (<https://www.bna.dz>)

1982

1988

- القانون رقم 889-01 الصادر بتاريخ 12 جاني 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:
- 1- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تركز توزيع الموارد من قبلها،
 - حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك. 2

الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي
مع الإشارة لتجربة البنك الوطني الجزائري

1990

القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف

1995

البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

2009

في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14 600 مليار دينار جزائري إلى 41 600 مليار دينار جزائري.

2018

في شهر جوان 2018 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

53

2020

إطلاق نشاط "الصيرفة الإسلامية".

وفيما يخص مؤشرات الشمول المالي إلى غاية 15 سبتمبر 2024 فقد حقق بعد الوصول إلى الخدمات المصرفية: (<https://www.bna.dz>)



106,231

زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد



2,835,000

حساب للزبائن



473,427

بطاقة بنكية



180

موزع آلي



32

وكالة رقمية



13

وكالة مخصصة حصريًا للصيرفة الإسلامية



70

متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني



7,656

جهاز دفع إلكتروني



34,428

عدد المنخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس



107

شباك إسلامي



99

شباك آلي



226

وكالة

تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم 2020، حيث يطرح البنك مجموعة ثرية من صيغ الإدخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية والتي تم المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ويطرح البنك مجموعة من صيغ الإدخار والتمويل، حيث يوفر للأفراد حساب التوفير الإسلامي للشباب، وحساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد، ويوفر لهم التمويل بصيغة المراجعة العقارية، والمراجعة لإقتناء التجهيزات. والمراجعة لإقتناء سيارة، وبالنسبة المهنيين يوفر لهم حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR وأيضاً صيغة الاجارة، وبالنسبة للمؤسسات توفر لهم حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR وأيضاً صيغة الاجارة والمراجعة للاستغلال والمراجعة الاستثمار.

خاتمة: في ختام هذا الموضوع، يتبين أن الصناعة المصرفية الإسلامية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الشمول المالي، حيث تتيح للأفراد، خاصة الفئات المهمشة، الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تقدم هذه الصناعة حلولاً مبتكرة ومرنة تلبي احتياجات المجتمع، مما يساعد في تقليل الفجوة المالية بين مختلف الفئات.

تعتبر تجربة البنك الوطني الجزائري مثلاً بارزاً في هذا المجال، حيث تمكن البنك من تقديم منتجات مالية إسلامية متنوعة تسهم في توسيع قاعدة العملاء وتعزيز الشمول المالي في البلاد. من خلال اعتماد استراتيجيات واضحة وشاملة، استطاع البنك جذب الأموال التي كانت خارج النظام المالي الرسمي ودمجها في القنوات الرسمية، مما يعزز التنمية الاقتصادية الوطنية.

لذا، يمكن القول إن الصناعة المصرفية الإسلامية ليست مجرد وسيلة لتوفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة، بل هي أداة استراتيجية فعالة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في

الجزائر. وفي سياق الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- التأثير الإيجابي للخدمات المصرفية الإسلامية على الشمول المالي.
- ساهمت الصناعة المالية الإسلامية في فتح قنوات جديدة مما زاد من شمولها المالي.
- أثبتت الصناعة قدرتها على تقديم حلول مالية تتوافق مع أحكام الشريعة، مما زاد من ثقة العملاء.
- ساعدت في تعزيز الثقافة المالية وزيادة وعي الأفراد بالخيارات المالية المتاحة، مما يسهم في اتخاذ قرارات مالية أفضل.
- يعتبر البنك الوطني الجزائري نموذجا بارزا في تطبيق الصيرفة الإسلامية، حيث نجح في تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، مما ساهم في توسيع قاعدة عملائه وتعزيز الشمول المالي.

قائمة المراجع:

1. أشرف ابراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية والقضاء والتشريع، المجلد 02، العدد 02، 2021؛
2. بلقيس دنيا زاد عياشي، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق المالي الاماراتي والمليزي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018؛
3. بللعا أسماء؛ سيد أعمر زهرة، الخدمات المصرفية الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، مارس 2023؛
4. بن سعدية زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017؛
5. الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.

6. عبد اللطيف مصيطفي؛ آمنة جعني، واقع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي في البنوك الجزائرية كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة للملتقى الدولي الافتراضي حول متطلبات ادماج منتجات ومؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في اقتصاديات المغاربة في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، مارس 2023؛
7. عمر آيت مختار؛ جازية حسين؛ نبيل بلوطي، آليات تعزيز الشمول الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا، صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجاً، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد01، 2021؛
8. فتح الرحان علي صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية مدخل للهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد26، ديسمبر2002، بنك السودان؛
9. فريد زكريا عبيد؛ طيب موسلي، فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد02، 2021؛
10. فلاق صليحة؛ سوداني نادية؛ حمدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد12، العدد01، 2021.
11. قبائلي كمال؛ سمير وكال، دور الصناعة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد04، العدد02، جوان 2023؛
12. مرغاد الخضر، الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة الى تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد29، الجزائر.
13. (<https://www.bna.dz>)